التزام المرخص بالتطوير في عقود التراخيص النفطية في العراق وأثره على التنمية المستدامة

أ.م.د. عقيل كريم زغير أ.م.د. سالم نعمة رشيد
كلية القانون/ جامعة كربلاء
Email : Aqeel.k@uo;erbala.edu.iq
Email : salim.neama@uokerbala.edu.iq

الملخـــص

تُعَدُّ صناعة النفط من أهم القطاعات الاقتصادية في العراق، وتلعب عقود التراخيص النفطية دورًا حاسمًا في استغلال الموارد النفطية في العراق، ويعد التزام المرخص بالتطوير من الالتزامات الأساسية في هذه العقود. تتطلب تحقيق التنمية المستدامة في العراق تنفيذ ورصد فعال لهذا التزام.

لذا ينبغي تطوير القدرات التنظيمية والتكنولوجية لتعزيز تنفيذ ورصد التزام المرخص بالتطوير والذي يشير إلى التزام الشركات المرخصة بتطوير المناطق المرخصة وتحقيق التنمية الشاملة لصالح البلاد. يتطلب ذلك زيادة الإنتاج النفطي وتوفير فرص العمل، وتحسين البنية التحتية وتنمية القطاعات الأخرى، وتنمية المجتمعات المحلية (المحتوى المحلي) وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم التزام المرخص بالتطوير في عقود التراخيص النفطية في العراق وأثره على الاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة، بالإضافة الى تحليل التحديات التي تواجه تنفيذ التزام المرخص بالتطوير في العراق، بما في ذلك التحديات البيئية والاستدامة، والتحديات التقنية والتكنولوجية فضلا عن التحديات الأمنية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: عقود التراخيص النفطية، المرخص له، الالتزام بالتطوير، التنمية المستدامة.

Obligation of Licensee of Developing in Oil Licensing Contracts in Iraq and Their Impact on Sustainable Development

Assist. Prof . Dr. Aqeel Kareem Zghair
Assist.Prof. Dr. Salim Neama Rasheed
College of Law / University of Kerbala
Email : Aqeel.k@uo;erbala.edu.iq
Email : salim.neama@uokerbala.edu.iq

Abstract

The oil industry is one of Iraq's most important economic sectors. Oil licensing contracts play a crucial role in the exploitation of oil resources in Iraq, and the licensee's commitment to development is one of the essential obligations in these contracts. Therefore, organisational and technological capabilities should be developed to enhance the implementation of the licensed companies' commitment to develop licensed areas and achieve comprehensive development for the benefit of the country. This requires increasing oil production and providing job opportunities, improving infrastructure and developing other sectors, developing local communities (local content) and achieving social and economic balance. This study aims to analyse and evaluate the licensee's commitment to development in oil licensing contracts in Iraq and its impact on the local economy and sustainable development, in addition to analysing the challenges facing the implementation of this commitment in Iraq.

Keywords: Oil licensing contracts, licensee, development commitment, sustainable development.

المقدمة

عقود النفط بشكل عام هي الاتفاقيات التي تُبرم بين الشركات النفطية والحكومات لتنظيم استكشاف واستخراج النفط والغاز الطبيعي. وقد تطورت هذه الاتفاقيات لتعكس التغيرات في صناعة النفط نتيجة التطورات الاقتصادية والبيئية والسياسية. حيث شهدت عقود التراخيص النفطية تطوراً تاريخياً مهماً على مر العقود. اذ كانت في البداية تتميز بطبيعتها البسيطة وغير المعقدة. ومع ذلك، تطورت هذه العقود تدريجياً لتلبية المتطلبات المتزايدة لصناعة النفط. في الفترة الأولى من صناعة النفط، في أوائل القرن العشرين، كانت عقود التراخيص النفطية تكون بسيطة وتشتمل على حقوق الاستكشاف والاستخراج لشركة واحدة في منطقة محددة. مع مرور الزمن، شهدت عقود النفط تطورًا وتنوعًا في النماذج والشروط نتيجة للتطورات المحلية والعالمية والتغيرات في الصناعة، فبعد عقود الامتياز بدأت الدول المنتجة للنفط في السعي لزيادة حصتها من العائدات والسيطرة على صناعة النفط من خلال تبني نموذج الانتاج المشترك، رافقها اتجاه الى الاصلاحات وتعزيز الشراكة بين الدول المنتجة والشركات النفطية مع تقديم مزيد من الشفافية والمرونة في العقود. ومع تزايد الطلب على النفط والغاز وزيادة المنافسة بين الشركات النفطية، بدأت الحكومات في توفير بيئات ملائمة للاستثمار وتحسين شروط العقود لجذب المزيد من الاستثمارات.

في الوقت الحالي، يشهد قطاع النفط والغاز تزايدا في التركيز على الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية. تتطلع العقود النفطية الحديثة إلى تعزيز الممارسات البيئية المستدامة وتعزيز التعاون بين الشركات والحكومات للحد من التأثيرات البيئية السلبية وتعزيز التنمية المستدامة وتقليل التأثيرات السلبية لأنشطة النفط والغاز. وبذلك أصبحت هذه العقود أكثر تعقيدًا وتفصيلًا وتشمل شروطًا أوفر للحماية البيئية والمسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل العقود الحديثة على شروط تجارية ومالية متعددة تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد النفطية وضمان الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمجتمع. ولذا تم تقسيم موضوعنا على مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم التزام المرخص بالتطوير في عقود التراخيص ونخصص المبحث الثاني لبيان آثار التزام المرخص بالتطوير على التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم التزام المرخص بالتطوير في عقود التراخيص النفطية

بما أن المبحث يتضمن موضوعاً مركباً من التزام المرخص بالتطوير وعقود التراخيص النفطية لذا يتطلب البحث بيان كل منهما في مطلب مستقل بالاتي:

المطلب الأول: مفهوم عقود التراخيص النفطية (Oil Licensing Contracts)

نتناول في هذا المطلب التعريف بعقود التراخيص النفطية وتحديد الطبيعة القانونية لها وتقييمها من خلال بيان مزاياه وعيوبها ويتم ذلك في فروع ثلاث بالاتي:

الفرع الأول: التعريف بعقود التراخيص النفطية

عقود النفط (Petroleum Contracts) بشكل عام هي الاتفاقيات التي تُبرم بين الشركات النفطية والحكومات لتنظيم استكشاف واستخراج النفط والغاز الطبيعي. وقد شهدت هذه الاتفاقيات تطوراً تاريخياً مهماً على مر العقود لتعكس التغيرات في صناعة النفط والتطورات الاقتصادية والبيئية والسياسية. حيث كانت في البداية تتميز بطبيعتها البسيطة وغير المعقدة. ومع ذلك، تطورت هذه العقود تدريجياً لتلبية المتطلبات المتزايدة لصناعة النفط.

تاريخيًا، كانت عقود النفط تتميز بثلاثة انماط رئيسية:

أولا: عقود الامتياز (Concession Contract) في هذا النظام، تُمنح شركة نفطية أجنبية أو وطنية حق استكشاف واستخراج النفط في منطقة معينة. يتم منح الشركة حقوق حصرية للتنقيب والاستفادة من الموارد النفطية مقابل نسبة من الإنتاج أو رسوم ترخيص. وفي هذه الحالة، تمتلك الشركة النفطية المرخصة النفط وتتحمل التكاليف والمخاطر. وتتميز عقود الامتياز النفطية بسيطرة الشركات الكبرى عليها وهي مجحفة بحق الدول المنتجة وانتشرت هذه العقود في دول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

ثانيا: نظام المشاركة :(Production Sharing System) وفي هذا النظام، يتم تقسيم الإنتاج بين الشركة النفطية والحكومة. تقوم الشركة بتنفيذ عمليات الاستكشاف والاستخراج وتتحمل التكاليف، وتقسم الإنتاج المحقق بينها وبين الحكومة وفقًا لنسب محددة في العقد.

يهدف هذا النظام إلى تحقيق توازن أفضل بين مصالح الشركات النفطية والمصالح الوطنية في الدول التي تمتلك موارد نفطية هامة. بموجب هذا النظام، تتعاون الشركات النفطية مع الحكومة المالكة للموارد النفطية في تمويل وتنفيذ عمليات الاستكشاف والاستخراج. وتتلقى الشركة النفطية جزءًا من الإيرادات أو الإنتاج النفطي كتعويض عن التكاليف التي تحملها وأرباحه. حيث تتيح عقود المشاركة النفطية للحكومات الحفاظ على السيادة والتحكم في الموارد النفطية الوطنية، بينما تسمح للشركات النفطية بالمشاركة في العمليات النفطية وتحقيق أرباحها. وتعد هذه العقود آلية لتقاسم المخاطر والمكاسب بين الأطراف المعنية، وتمنح الشركات النفطية الفرصة للاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية في صناعة النفط والغاز. [1]

ثالثا: عقود الخدمة (Service Contracts) وقد شهدت عقود النفط تطورًا وتنوعًا في النماذج والشروط. وتعتمد هذه التطورات على العوامل المحلية والعالمية والتغيرات في الصناعة، حيث بدأت الدول المنتجة للنفط في السعي لزيادة حصتها من العائدات والسيطرة على صناعة النفط. تم تبني نماذج عقود الخدمة والتي تتميز بالملكية المطلقة للبترول من قبل الدولة المنتجة بالإضافة الى سلطة التصرف فيه، لقاء مقابل نقدي او عيني تعطى للشركة الأجنبية عوضا عن تقديمها خدمات انتاج البترول بمراحله الكافة. وتتلخص السمات الأساسية لهذه العقود في ان الشركة النقبة توفر رأس المال المطلوب لعمليات البحث والتنمية على ان تسترده (مع الفوائد او حسب الاتفاق) خلال سنوات محددة بعد مرحلة الإنتاج، أما نقدا أو عينيا عن طريق منحها الحق في شراء جزء من الإنتاج لمدة محددة بسعر منخفض وعند بدء الإنتاج تتولى الحكومة دفع تكاليف التشغيل. وقد استخدم هذا النوع من العقود لأول مرة في ستينيات القرن الماضي بين الأقطار المنتجة للنفط وشركات البترول الأجنبية.

ومن أمثلة هذه العقود العقد الذي أبرمته شركة إيراب الفرنسية في ايران والعراق بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٨ على التوالي وكانت الشركة الفرنسية مجرد وكيل يعمل بمقابل ويقع عليها عبء توفير الأموال اللازمة للعمليات البترولية كافة، وفي حال عدم اكتشاف البترول تسترد الشركة مصاريفها وفي حال الاكتشاف تعد المصاريف قرضا دون فائدة تسدده الحكومة في شكل بترول خام.[٢]

لذا فان عد العقود النفطية هي من العقود الاستثمارية او ما يعرف بعقود التنمية الاقتصادية، والتي تتميز بكثرتها وتنوعها وتعد من أكثر العقود الدولية أهميةً وتأثيرا في التجارة الدولية.[٣] وقد عرفت بانها اتفاقيات قانونية بين الحكومات والشركات النفطية تمنح الشركات حق استكشاف وتنقيب وإنتاج النفط والغاز في تراخيص محددة، وتحدد الحقوق والواجبات والشروط والمسائل المالية المتعلقة بهذه العمليات.[٤]

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعقود التراخيص النفطية في العراق

كما بينا سابقا أن العقود النفطية هي اتفاقيات قانونية تمنح شركات النفط والغاز حق استكشاف واستخراج الموارد النفطية والغازية في مناطق محددة، وغالبًا ما تتضمن هذه العقود بنودًا تحدد فترة العقد وحقوق والتزامات الطرفين وآليات توزيع الإيرادات والضرائب والملكية النهائية للموارد المستخرجة.

في عام ٢٠٠٩، قامت الحكومة العراقية بفتح قطاع النفط والغاز للاستثمار الأجنبي بهدف تطوير صناعة النفط في البلاد. تم اعتماد استراتيجية جولات التراخيص لتوزيع تراخيص

استكشاف واستخراج النفط والغاز، وذلك وفقاً لمعايير محددة. قامت الحكومة العراقية متمثلةً بوزارة النفط بعقد خمس جولات تراخيص وخلال هذه الجولات، حصلت الشركات النفطية العالمية على تراخيص للاستثمار في صناعة النفط العراقية ووقعت عقود نفط مع الحكومة تتراوح مدة العقد من ٢٠-٢٥ سنة. تتنوع هذه العقود، حيث تشمل بعضها استمرار تطوير وتوسيع حقول النفط الكبيرة المنتجة حاليًا، وبعضها الآخر يتعلق بتطوير حقول النفط المكتشفة ولكن غير المطورة. وفي عام ٢٠١٨، تم عقد الجولة الخامسة للتراخيص، وتركزت هذه الجولة على إعادة التأهيل وتطوير ١١ منطقة استكشافية جديدة في العراق. في عقود التراخيص هذه تحتفظ الحكومة العراقية بملكية الحقول النفطية وحقوق ملكية الإنتاج، مقابل رسم محدد مسبقًا لكل برميل يدفع لشركة النفط العالمية (المرخص له) بدلاً من تقاسم الأرباح من بيع النفط.(٥)

وبما ان عقد الخدمة البترولي هو عقد تبرمه الدَوْلَة مع إحدى شركات الاستثمار النُفطي، للقيام بكافة الأعمال اللازمة للبحث عن حقول النُفط لاكتشافها لأجل استغلالها لحساب الدولة المنتجة مع بقاء الملكية التامة للدولة، لقاء أجر محدد أو حصة من الإنتاج.

أو هو كما عرفه بعضهم الاخر هو عقد تعهد بمقتضاه الدولة المنتجة للبترول او شركة البترول الوطنية الى شركة بترول اجنبية بمهمة تنفيذ العمليات البترولية لحسابها في منطقة معينة ولقاء مقابل معين ولا تعد الشركة الأجنبية في ظل هذا النوع من العقود صاحبة امتياز او شريكا وانما هي مقاول يقوم بتنفيذ عمليات التنقيب والإنتاج والتسويق لحساب الدولة المنتجة او الشركة الوطنية، ويتخذ نمط المقاول البترول انماطا ثلاثة هي الخدمة والتشغيل او العمل واقتسام الإنتاج.(٦)

وعرفه بعضهم ايضا بأنه: اتفاق طَويل الأجل يحكم العلاقة بين الحكومة المُضيفة وَشركات النُفط العَالمية الكبرى في تطوير أو استكشاف حُقول النُفط أو الغاز الطبيعي في مقابل رسوم محددة مسبقا لشركات النُفط العالمية دون تسليم ملكية الاحتياطي أو الانتاج أو المعدات السطحية لشركات النُفط العالمية.(٧)

حسب هذه العقود تقوم الدولة باتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال وتستلم جميع الإيرادات النفطية، أما دور الشركات النفطية فلا يتجاوز تأجير خدماتها الفنية لقاء اجر ثابت في العقد او محدد على أساس لكل برميل من الإنتاج، وتتضمن العقد أيضا تجهيز قطع الغيار والتكنلوجيا الحديثة والخبرات التي تحتاجها الدولة.(٨)

ولذا تعد جولات التراخيص النفطية الموقعة بين الحكومة العراقية والشركات العالمية من عقود الخدمة (Service Contracts) النفطية طويلة الأمد.

وقد تبنى العراق ثلاثة اشكال مختلفة من عقود الخدمة الفنية النفطية هي: عقود الخدمات الفنية للإنتاج (Producing Field technical Service Contracts) وعقود الخدمات الفنية للإنتاج والتطوير (Production and Development Technical Service Contracts)، وأخيرا عقود إطار عمل من نوع الخدمة للاستكشاف في الجولة الرابعة(Service-type Framework for Exploration in the Forth Round).[٩]

الفرع الثاني: تقييم عقود التراخيص النفطية العراقية

يتم تقييم عقود جولات التراخيص النفطية العراقية من خلال بيان أهم المزايا والعيوب بالاتي:

أولا: مزايا جولات التراخيص النفطية

١- إعادة تأهيل الحقول النفطية وتطوير انتاجها وفقاً لأحدث الاساليب الإدارية والمالية.
٢- نقل خبرات الشركات العالمية المتخصصة في المجال النفطي ، وتقنياتها الحديثة في الحفر والاستكشاف.
٣- تطوير الكوادر العراقية وتدريبيا لغرض النهوض بالصناعة النفطية العراقية.
٤- تحديث الصناعة النفطية العراقية المتهالكة بتكنولوجيا حديثة وخبرات تتكفل بنقلها الشركات العالمية.
٥- تعظيم العائدات النفطية بزيادة معدلات الانتاج والمساهمة في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى المعيشة.
٦- استغلال حقول الغاز المكتشفة الاخرى على النمو والتطوير بشكل ينسجم مع التطور الهائل الذي شهدته الصناعة النفطية، بما يؤدي الى خلق فرص اكبر للعمل في سوق العمل النفطي.
٧- رفع الطاقة الانتاجية بما يتماشى مع الزيادة السكانية وحاجة البلد الملحة من أعمار البنى التحتية.[١٠]

ثانيا: عيوب جولات التراخيص

١- إن توقيع هذا الكم الهائل من عقود جولات التراخيص ستترك اية حكومة عالقة مع العقود الطويلة الاجل لمدة لا تقل عن ٢٥ سنة.
٢- ان ابرام عقود جولات التراخيص قد جاوز القانون رقم ٩٧ المادة الثالثة منه والصادر عام١٩٦٧ والذي لايزال نافذ ا لأن اي عقد نفطي مع شركات عالمية يجب أن يحظى بمصادقة السلطة التشريعية لكن في عقود جولات التراخيص التي تم ابرامها بعد عام

٢٠٠٣ نجد أن وزارة النفط لم تنشر هذه العقود ولم يطلع عليها لا مجلس النواب حسب القانون المشار اليه في أعلاه ولا أي جهة رقابية.

٣- لم تتضمن جولات التراخيص نصا على الزام الشركات باستثمار الغاز الطبيعي أو ببناء صناعة تكرير متطورة في العراق.(١١)

٤- كذلك تم التعاقد مع الشركات الأجنبية وبمعزل عن قانون حماية الثروة الهيدروكربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ وقانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ وهي سارية المفعول.(١٢)

٥- كما أن عقود التراخيص لم تسهم في توفير فرص عمل حقيقية للعراقيين لسببين. الاول، لا يوجد في جولات التراخيص، ومنها عقد الرميلة، ما يلزم الشركات الاجنبية على توظيف نسبة محددة من العمالة العراقية. والثاني، إن قطاع النفط هو من القطاعات كثيفة رأس المال , ومن ثم فهو يحتاج إلى ايدي عاملة كثيرة، فالقطاع النفطي في العراق يسهم بنحو ٩٩% من الصادرات الاجمالية ولكنه لا يوظف سوى ١% من إجمالي عدد العاملين في العراق، كما أن شركة نفط الجنوب التي تنتج حاليا معظم دخل العراق لا توظف سوى ٣٥ الف موظف وعامل.(١٣)

٦- إن الحقول التي طرحت ضمن الجولة الاولى معظمها حقول مكتملة وبنسب عالية ٨٠ – ٩٠ % مما يمنع الجهود الوطنية لتأهيل هذه الحقول وهذا سيضعف المكانة الاقتصادية للعراق ويعرض اقتصاده للخطر.

٧- إن شركات النفط الوطنية قد انفقت اموالا كبيرة لشراء المكائن والمعدات والتي أصبحت بيد الشركات الاجنبية بحسب عقود جولات التراخيص.(١٤)

المطلب الثاني: مفهوم التزام المرخص بالتطوير

يقتضي هذا المطلب بيان مفهوم التطوير من الناحية القانونية وتحديد الالتزامات الرئيسية المرتبطة بالتطوير وهذا ما تم بيانه في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: مفهوم التطوير في سياق عقود التراخيص النفطية

لابد أولا من تحديد المرخص الذي يقع عليه الالتزام بالتطوير، والمرخص في عقود التراخيص النفطية هو الجهة أو الشركة التي تحصل على حق استكشاف واستخراج النفط في منطقة محددة وفقًا لشروط وأحكام العقد. قد يكون المرخص هو شركة نفطية وطنية أو شركة نفطية دولية. وتختلف الشروط والمعايير التي تحدد من يحصل على الترخيص من دولة إلى أخرى وتعتمد على السياق القانوني والتشريعات الوطنية لكل دولة. وتشمل هذه الشروط القدرة

الفنية والمالية للشركة المتقدمة والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والتزامات أخرى قد تحددها الحكومة المضيفة. يتم منح الشركة المرخصة حق استكشاف الموارد واستخراجها وتنقيبها وتطويرها وبيعها بموجب الشروط والقيود المحددة في العقد.(١٥)

والمرخص في عقد الترخيص النفط عادة ما يلتزم بعدد من الالتزامات الرئيسية، والتي تختلف من عقد لأخر، ومن بين هذه الالتزامات بشكل عام الالتزام بأعمال الاستكشاف والتنقيب، الالتزام بتطوير الموارد النفطية والالتزام بالبيئة والسلامة.

والتزام المرخص بالتطوير هو مفهوم يشير إلى التزام الشركة المرخصة (الشركة النفطية) بتنفيذ أعمال التطوير والاستثمار في حقل النفط المرخص لها. يتعلق هذا الالتزام بتطوير وتحسين الإنتاج والإنتاجية في الحقل النفطي، وتنفيذ عمليات الحفر والتطوير وتركيب البنية التحتية اللازمة لإنتاج النفط. لان أحد أهم أهداف التزام المرخص بالتطوير هو زيادة الإنتاج النفطي في الحقل المرخص. كل ذلك بهدف تحقيق الربحية وتحسين العائد المالي عن طريق العمل بكفاءة وفاعلية لتحقيق العائد الأمثل على الاستثمارات المالية التي قامت بها، من اجل استغلال الثروة النفطية بشكل فعال ومستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. ومن أجل الاستفادة القصوى من هذه العقود، يتعين على الشركة المرخصة تطوير الحقل وتحسين العمليات الإنتاجية.(١٦)

وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من مشروع النفط والغاز العراقي لسنة ٢٠٠٧ على ان يلتزم حامل ترخيص التنقيب والتطوير والإنتاج بالقيام بالعمليات البترولية وفق احكام هذا القانون.

الفرع الثاني: الالتزامات المرتبطة بالتطوير

وفي هذا السياق يتضمن التطوير عدة جوانب متعلقة بالالتزامات المرتبطة بالتطوير في عقود التراخيص النفطية وهي:

أولا: التكنولوجيا والخبرة: تتطلب عقود التراخيص النفطية من الشركات المرخصة تقديم التكنولوجيا والخبرة اللازمة لتطوير حقول النفط. ويجب أن تكون الشركات قادرة على تطبيق أحدث التقنيات في عمليات الاستكشاف والإنتاج والتكرير. فعقود التراخيص النفطية تعد جزءًا حيويًا من استراتيجية البلاد لتطوير صناعة النفط وزيادة إنتاجيتها.. إن استخدام التكنولوجيا وتبادل المعرفة والخبرة في عقود التراخيص النفطية في العراق يسهم في تعزيز قدرات البلاد في صناعة النفط وتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية. كما يعمل على تعزيز التعاون الدولي وجذب الاستثمارات وتطوير القطاع النفطي في العراق.

ثانيا: الحفر والإنتاج: تتضمن الالتزامات المرتبطة بالتطوير حفر الآبار وتجهيزها للإنتاج. يجب على الشركات القيام بعمليات الحفر والتجهيز بأعلى مستويات الجودة والأمان لضمان استخراج النفط بكفاءة عالية. عملية الحفر والإنتاج هي جزء أساسي من عمليات التطوير في صناعة النفط والغاز. تتطلب هذه العمليات الالتزام بمعايير عالية من الجودة والأمان لضمان استخراج النفط والغاز بكفاءة عالية ومع الحد الأدنى من التأثير البيئي والمخاطر الصحية والسلامة.

ثالثا: البنية التحتية: تشمل الالتزامات المرتبطة بالتطوير بناء وتحديث البنية التحتية اللازمة لتطوير الموارد النفطية. والبنية التحتية هي الأنظمة والمنشآت اللازمة لدعم تطوير واستغلال الموارد النفطية بطريقة فعالة ومستدامة. يشمل ذلك بناء وتحديث المنشآت اللازمة لتخزين ومعالجة الموارد النفطية ومنتجاتها. ويشمل ذلك بناء الطرق والأنابيب والمنشآت اللازمة لنقل وتخزين النفط ومنتجاته كما يمكن أن تشمل هذه المنشآت محطات الضخ ومحطات التخزين ومصافي التكرير والمحطات البحرية للتصدير. يجب أن تكون هذه المنشآت مصممة ومبنية وفقًا للمعايير الفنية والأمنية المعتمدة، وتحترم البيئة المحيطة. كذلك يتطلب تطوير حقول النفط والغاز بناء أو تحسين الطرق الوصول إليها.

تتطلب البنية التحتية لتطوير الموارد النفطية تخطيطًا دقيقًا وتعاونًا بين الشركات النفطية والحكومات والجهات ذات العلاقة. يتم تحديد الاحتياجات ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع بناءً على التحليلات الفنية والاقتصادية والبيئية. يجب أن تلتزم الشركات بالمعايير والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالسلامة والحماية البيئية والجودة في بناء وتحديث البنية التحتية.

رابعا: التدريب والتوظيف المحلي: يجب على الشركات المرخصة تطوير برامج تدريبية للعراقيين وتوفير فرص عمل لهم في قطاع النفط والغاز، حيث يعد الالتزام بالتدريب والتوظيف المحلي جزءاً من استراتيجية التنمية المستدامة في الدول التي تستضيف الشركات العالمية لاستكشاف واستخراج الموارد النفطية. يعد هذا الالتزام أمرًا حيويًا لتعزيز قدرات العمالة المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي على المدى الطويل.

ومن أجل ضمان حقوق العمال العراقيين في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق وتوفير فرص عمل الزمت المادة الثالثة من قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ الشركة المستثمرة (سواء كانت عراقية او اجنبية) بتشغيل ملاكات عراقية بما لا يقل عن ٧٥% من مجموع العاملين.

خامسا: الاستدامة البيئية: يجب على الشركات المرخصة الالتزام بمعايير الاستدامة البيئية في عمليات التطوير. يتضمن ذلك تقديم خطط للحد من التأثيرات البيئية السلبية وتنفيذ ممارسات

صديقة للبيئة في جميع مراحل التطوير. والاستدامة البيئية تعني أن الشركات والمؤسسات يجب أن تندمج مع البيئة وتعمل على الحد من التأثيرات البيئية السلبية والحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان استدامة البيئة على المدى الطويل. ولتحقيق الاستدامة البيئية، تكون هناك حاجة لاتباع معايير وممارسات صديقة للبيئة في جميع مراحل التطوير والعمليات الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال تقييم التأثير البيئي وتنفيذ ممارسات صديقة للبيئة من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحدودة، وإدارة النفايات بشكل فعال.[١٧] لان إجراءات الاستدامة البيئية تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

من المهم أن نلاحظ أن الاستدامة البيئية ليست مسؤولية الشركات فحسب، بل تتطلب أيضًا تعاونًا وتشاركًا من الحكومات، والمجتمعات المحلية، والمستهلكين. يجب أن تكون هناك إطارات قانونية وتنظيمية قوية تحفز الشركات على الالتزام بالاستدامة البيئية وتعاقب المخالفين.

وقد اكدت جميع عقود التراخيص النفطية العراقية على ضرورة التزام الشركات الأجنبية بالمحافظة على بيئة العراق واتخاذ جميع الاحتياطات الفنية للحفاظ عليها وبخلافه تتعرض للمسؤولية القانونية.

ونتيجة لذلك فقد نص المشرع العراقي في قانون حماية البيئة العراقية وتحسينها رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩على أن: "يمنع تصريف المخلفات النَفطية أو بقايا الوقود أو مياه الموازنة للناقلات النَفطية إلى المياه السطحية الداخلية أو المجالات البحرية العراقية..." كذلك ينص على انه: "على الجهات المعنية باستكشاف واستخراج الثروة النُفطية والغاز الطبيعي القيام بما يأتي: اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من الاضرار والمخاطر التي تترتب على عمليات الاستكشاف والتنقيب من النَفط والغاز"

كما أشار إلى ذلك قانون الاستثمار الخاص بتصفية النَفط الخام العراقي رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧ في المادة ١٥والتي تنص على انه "تلتزم الشركات المستثمرة بمراعاة القوانين والضوابط البيئية والسلامة الصناعية..". ، وبذلك يجب على الشركات النَفطية الالتزام بمراعاة القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة وتتبع المعايير الدولية بهذا الشأن

المبحث الثاني: احكام التزام المرخص بالتطوير و التنمية المستدامة

هنالك علاقة وثيقة بين التزام المرخص بالتطوير في عقود النفط التنمية المستدامة هذه العلاقة تبدو بالأثار السلبية او الإيجابية على عناصر التنمية المستدامة، هذا ما بيناه من خلال تقسيم هذا المبحث الى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة في ظل عمليات النفط والغاز

الاستدامة هي مفهوم اكتسب أهمية في الآونة الأخيرة. ويشير إلى القدرة على الحفاظ على التوازن بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. لقد أصبحت الاستدامة قضية حاسمة في عالم اليوم ونحن نواجه تحديات غير مسبوقة مثل تغير المناخ، واستنزاف الموارد، والتدهور البيئي. التنمية المستدامة هي نمط للتنمية يهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتعزيز جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية. تعد التنمية المستدامة إطارًا شاملاً يهدف إلى تحقيق التقدم والازدهار الشامل للمجتمعات بشكل مستدام ومتوازن.[١٨] نبين في هذا المطلب مفهوم التنمية المستدامة في ظل العمليات الإنتاجية للنفط والغاز، وكذلك دراسة اركان الاستدامة الثلاث او الخط الثلاثي المتوازن ويكون ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: التعريف بالتنمية المستدامة في ظل عمليات النفط والغاز

إن شدة الأزمات البيئية والتغير المناخي الناجمة عن إنتاج النفط والغاز تركت انعكاسات خطيرة على العديد من المجتمعات. وواجهت شركات النفط الكبرى الاتهام بخلق الفوضى في القضايا البيئية العالمية وعدم الموثوقية من قبل صناع القرار والجمهور من جميع أنحاء العالم. كما ايدت ذلك كارثة تسرب النفط في سانتا باربرا في عام ١٩٦٩ في كاليفورنيا وكارثة ديب ووتر هورايزون في خليج المكسيك في عام ٢٠١٠. وقد دفعت هذه الكوارث البيئية المهتمين إلى السعي إلى تحسين الأداء بشكل ملموس وزيادة الشفافية والتشغيل في صناعات النفط والغاز فيما يتعلق بالاستدامة. ونتيجة لذلك، أعادت صناعات النفط والغاز، كغيرها من الصناعات، تحديد استراتيجية تطوير أعمالها على أساس التنمية المستدامة، في حين أصبح بعضها مستجيباً لبعض الانتقادات التشغيلية ، وقد تبنت بعض شركات النفط سياسات داعمة لحماية البيئة لضمان إجراءات السلامة في أنشطة الاستكشاف والإنتاج. وهكذا دخل مفهوم التنمية المستدامة في أدبيات صناعة النفط والغاز، وأصبحت مصطلحات مثل الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وإدارة المخاطر شائعة في المحاضرات والندوات التي تقدمها شركات النفط. ومع ذلك، هناك دائمًا فرق بين ما تعلنه شركات النفط بشأن الاستدامة وكيفية أدائها. [١٩]

• وقد توصلت دراسة في هذا المجال إلى أن التنمية المستدامة قد دخلت بشكل جدي إلى مستويات صنع القرار في الشركات الكبرى المنتجة للنفط والغاز، على الرغم من أن صناعة النفط في الواقع لا تزال واحدة من الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة. ولهذا السبب، تنشط منظمات مثل IPIECA [٢٠] و API [٢١] و OGP [٢٢] في تنظيم معايير إدارة التنمية المستدامة في قطاع النفط والغاز، وتشجيع شركات النفط والغاز والمساهمين فيها على تقديم التقارير الطوعية كأحد أولوياتهم والالتزام باستراتيجيات التنمية المستدامة. وكشفت هذه الدراسة انه على مدى السنوات الماضية، واجهت صناعة النفط العديد من التحديات المعقدة، من حيث يجب أن تستثمر صناعة النفط بما يتناسب مع الطلب المتزايد على الطاقة في العالم، ومن ناحية أخرى، في ضوء الأنشطة الأكثر تنافسية في هذه القطاعات، يجب أن تقلل هذه الصناعة من التكلفة الإجمالية لإنتاج الموارد الهيدروكربونية، مع الالتزام في الوقت نفسه للقوانين البيئية والمسؤوليات الاجتماعية، وقد حددت هذه الدراسة شمل بعض التحديات الكبيرة التي تواجه صناعة النفط والغاز وهي (تقلب الأسعار – تقلب الأنظمة المالية – تعقيد عملية الحفر والإنتاج – زيادة الطلب على النفط والغاز – الامتثال للصحة والسلامة والبيئة – تقلب الأسعار – تعقيد عمليات الحفر والإنتاج – الشراكة غير المستقرة – البحث والتطوير والابتكار وغيرها).

إن هذه التحديات المذكورة هي مجموعة من العوامل الفعالة التي ضربت كبرى الشركات المنتجة للنفط والغاز في عملية تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. اذ يتم إنتاج كل برميل من النفط الخام وتكرير ونقل المنتجات البترولية إلى العميل، وذلك بسبب ظروف الضغط العالي – ارتفاع درجة الحرارة في الخزانات الجوفية، واستخدام مجموعة متنوعة من المواد الكيميائية للحفر وإنتاج المواد الهيدروكربونية بشكل آمن ، هي صناعة تسبب التلوث.[٢٣]

وقد اكد تقرير برونتلاند، المعروف باسم "مستقبلنا المشترك"، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، على ترابط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة.[٢٤] ووصف المعهد الدولي للتنمية المستدامة، التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تعمل على تحسين نوعية الحياة للجميع، دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية بما يتجاوز قدرة البيئة على توفيرها إلى أجل غير مسمى".[٢٥]

توفر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ إطارا لجهود التنمية المستدامة العالمية، لمواجهة التحديات المختلفة بما في ذلك الفقر والجوع والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ والتدهور البيئي. وهي تمثل رؤية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.[٢٦]

الفرع الثاني: اركان الاستدامة الثلاثة او الخط الثلاثي المتوازن

يُطلق على الخط الأساسي الثلاثي أحياناً اسم اركان الاستدامة، ومكونات الاستدامة، وعناصر الاستدامة، وهي الاقتصادية والبيئية والمساواة ويقابلها الأرباح والكوكب والناس. ظهرت اركان الاستدامة في التسعينيات في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ والتي تم تبنيها من ضمن ٢٧ مبدأ.[٢٧] تشير المحصلة النهائية الثلاثية إلى إعطاء اهتمام متساو للنتيجة النهائية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة ، حيث ترتبط الخطوط الأساسية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في نظام معقد من السبب والنتيجة. لأن التنمية لا يمكن أن توجد في ظل تدهور الموارد ولا يمكن حماية البيئة عندما يؤدي النمو إلى تدمير البيئة. ولذلك، هناك حاجة إلى أجندة (الاستدامة) لتكامل السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية.[٢٨] وبهذا المعنى تعد الاستدامة نشاطا مستمرا ودائما. ومن ثم، فإن توزيع وحماية الموارد المحدودة، مما يؤدي إلى نتائج بيئية واجتماعية إيجابية، يمكن اعتباره استدامة اقتصادية.[٢٩] وسعت الأمم المتحدة إلى إيلاء اهتمام متساو لأهداف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث ترتبط هذه الأهداف بطريقة معقدة. على سبيل المثال، لا تزدهر التنمية في مورد متدهور، وحتى البيئة لا يمكن أن تكون آمنة إذا أدى النمو إلى تدمير البيئة.[٣٠]

بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المميزة للنتيجة النهائية الثلاثية تساعد في تنظيم الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الاستدامة. ويمكن تحقيق الاستدامة من خلال دمج خطط التنمية في السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كل عنصر في المحصلة النهائية الثلاثية مترابط مع الاخر ولكنهم يدعمون بعضهم بعضاً. يحتاج تنفيذ الاستدامة إلى نهج شامل ومتكامل ومخطط يتطلب رؤية طويلة المدى للتنمية على مستوى القاعدة الثلاثية. إذا لم تتمكن المؤسسات من دمج أدائها المالي في المكونات البيئية والاجتماعية؛ وقد يتم تقويض قدرتها التنافسية.[٣١]

المطلب الثاني: اثار التزام المرخص بالتطوير على التنمية المستدامة

يتطلب منا هذا المطلب تقسيمه على فرعين نتناول فيها المحتوى المحلي وعلاقته بأركان الاستدامة الثلاثة.

الفرع الأول: مفهوم المحتوى المحلي

قبل أن نتناول علاقة المحتوى المحلي باركان الاستدامة الثلاث او الخط الثلاثي المتوازن لابد من بيان معنى المحتوى المحلي في سياق صناعة النفط والغاز.

لقد عرف قاموس شلمبرجير للنفط والغاز المحتوى المحلي بانه يشير إلى عدد الموظفين المحليين والمواد والخدمات التي يتعين على الشركات العاملة توظيفها عند حفر الآبار وتشغيلها،

على النحو المحدد بموجب شروط اتفاقية الامتياز.[٣٢] ويعد المحتوى المحلي قضية أساسية للأداء الاقتصادي والاجتماعي لشركات النفط والغاز. وهو يعبر عن سياسة السياسة الاقتصادية.[٣٣] وقد عرفت الجمعية الدولية للحفاظ على البيئة في صناعة النفط (IPIECA) المحتوى المحلي بأنه "القيمة المضافة التي يتم تقديمها إلى الدولة المضيفة... من خلال أنشطة صناعة النفط والغاز" من خلال القوى العاملة، وتطوير المقاولين والموردين، و"المحليين". "الملكية والسيطرة المحلية والتمويل المحلي"[٣٤]

لقد أصبحت هذه العبارة رائجة في قطاعي النفط والطاقة المتجددة وتتضمن اشتراط قيام المستثمر بشراء كمية معينة من المواد محليًا لدمجها في منتجاته. ويشمل المحتوى المحلي النسب المئوية للمدخلات المستخدمة (المواد والعمالة والخدمات)، والنفقات المتكبدة (النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية)، والاستثمارات الملتزم بها، ونقل التكنولوجيا، والمعدات المصنعة، وساعات العمل، وما إلى ذلك، والتي يتم تأمينها محليًا عند الاستكشاف، مراحل تطوير وإنتاج وإيقاف سلسلة القيمة البترولية. وتشمل هذه الأنشطة عمليات الحفر وصيانة منصات الحفر والخدمات البيئية ووظائف الدعم الأخرى التي تغذي كل من قطاعي المنبع والمصب في صناعة النفط والغاز.[٣٥]

الفرع الثاني: المحتوى المحلي والخط الثلاثي المتوازن للاستدامة

الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخط الثلاثي المتوازن هو مفهوم يعزز النهج الشامل للتنمية المستدامة. في سياق صناعة النفط والغاز، يشجع إطار الخط الثلاثي المتوازن الشركات على النظر ليس فقط لأدائها المالي او الاقتصادي ولكن أيضًا لتأثيراتها الاجتماعية والبيئية. فيما يلي شرح لكل مكون من مكونات الاستدامة الثلاث فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز وعلاقاها باستدامة المحتوى المحلي:

أولا: المحتوى المحلي والتنمية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية في صناعة النفط والغاز تتضمن التعامل مع الآثار الاجتماعية للعمليات والتفاعل مع أصحاب المصلحة لضمان رفاهية المجتمعات. وهي تشير إلى الممارسات الأخلاقية والمفيدة اجتماعياً التي تتبناها شركات النفط والغاز. ويشمل ذلك ضمان صحة الموظفين وسلامتهم، واحترام حقوق المجتمعات المحلية، والمشاركة في عمليات صنع القرار الشفافة والشاملة. يمكن للشركات المساهمة في الرفاهية الاجتماعية للمجتمعات من خلال دعم:
الصحة والسلامة: تتحمل شركات النفط والغاز مسؤولية تفضيل صحة وسلامة موظفيها والمقاولين والمجتمعات المحلية. يشمل ذلك تنفيذ تدابير أمان قوية وتوفير التدريب الكافي وتعزيز

ثقافة السلامة. تتضمن نشرة الجمعية الدولية لمنتجي النفط والغاز (IOGP) الإرشادات وأفضل الممارسات للصحة والسلامة في الصناعة، والتي يمكن للشركات اتباعها لضمان الامتثال والتحسين المستمر.[٣٦]

التواصل مع المجتمع: يعد التواصل المجتمعي الفعال ضروريًا للتعامل مع مخاوف وتطلعات المجتمعات المحلية المتأثرة بعمليات النفط والغاز. يتضمن ذلك الحوار المفتوح والشفافية والشمولية في عمليات اتخاذ القرار. يمكن للشركات إنشاء برامج تنمية المجتمع، ودعم مشاريع البنية التحتية المحلية، والتعاون مع أصحاب المصلحة لخلق قيمة مشتركة. توفر المؤسسة المالية الدولية (IFC) إرشادات بشأن التواصل مع المجتمع في قطاع النفط والغاز في معايير أداءها.[٣٧]

حقوق الإنسان: يعد احترام حقوق الإنسان أمرًا حاسمًا لصناعة النفط والغاز. يشمل ذلك ضمان ممارسات العمل العادلة ومنع العمل القسري وعمالة الأطفال، واحترام حقوق الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة. توفر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهات المتعلقة بأعمال الأعمال وحقوق الإنسان إطارًا لشركات النفط والغاز لاحترام حقوق الإنسان في كافلي العمليات. يمكن للشركات إجراء تقييمات تأثير حقوق الإنسان ووضع استراتيجيات للتخفيف من المخاطر ومعالجة أي انتهاكات تم تحديدها.[٣٨]

الشفافية ومكافحة الفساد: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد أمران أساسيان للمسؤولية الاجتماعية في صناعة النفط والغاز. يجب على الشركات الالتزام بقوانين مكافحة الفساد وتنفيذ برامج الامتثال القوية والكشف عن المعلومات ذات الصلة بعملياتها والمدفوعات للحكومات. تقوم مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITI) بوضع معايير عالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك قطاعي النفط والغاز.[٣٩]

ثانيا: المحتوى المحلي والتنمية الاقتصادية

يمكن لعمليات النفط والغاز أن تسهم في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تعظيم فرص العمل المحلية والتوريد المحلي وبناء القدرات. يمكن للشركات وضع سياسات للمحتوى المحلي ونقل المعرفة والتكنولوجيا ودعم نمو الأعمال المحلية. توفر الجمعية الدولية للصناعة البترولية والحفاظ على البيئة (IPIECA) إرشادات بشأن تعظيم الفوائد المحلية وخلق فرص اقتصادية للمجتمعات المستضيفة.[٤٠]

يشير البعد الاقتصادي للاستدامة في صناعة النفط والغاز إلى ضمان الجدوى المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم تطوير المحتوى المحلي. وهو ينطوي على تعظيم الآثار

الاقتصادية الإيجابية للصناعة مع الأخذ في الاعتبار رفاهية المجتمعات والاقتصادات المحلية. حيث تتمتع صناعة النفط والغاز بالقدرة على توليد فرص العمل، بشكل مباشر وغير مباشر، داخل الاقتصاد المحلي. ومن خلال تعزيز المحتوى المحلي، تعطي الشركات الأولوية لتوظيف وتدريب العمال المحليين، مما يساعد على تعزيز مهارات القوى العاملة، وخفض معدلات البطالة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية. كما إن تشجيع نقل التكنولوجيا إلى الشركات والمؤسسات المحلية يمكن أن يعزز الابتكار، ويبني القدرات المحلية، ويدعم نمو قطاع التكنولوجيا المحلي. ويساعد ذلك في إنشاء اقتصاد أكثر استدامة وتنوعًا يتجاوز صناعة النفط والغاز. إن تأثيرات البعد الاقتصادي على المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز كبيرة، وهذا يساهم في تحقيق الهدف العام للتنمية المستدامة في صناعة النفط والغاز.[٤١] وقد اكد تقرير الأونكتاد ان سياسات المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز يمكن أن يؤدي تعزيز المحتوى المحلي وتحقيق فوائد اقتصادية للبلدان المضيفة.[٤٢]

ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم نقل التكنلوجيا: ان اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) [٤٣] كانت أول من دعا إلى أهمية نقل التكنولوجيا في التصدي لتهديدات تغير المناخ في البلدان النامية. وعلى وجه التحديد أهميتها في التحكم في انبعاثات الكربون. ولذلك كان من المعتقد أنه من خلال نقل التكنولوجيا سوف تكتسب القوى العاملة المحلية تكنولوجيا أفضل، وهذا ما يعمل على تعزيز كفاءة المحتوى المحلي والابتكار الأخضر وطرق أفضل لتقليل النفايات.

ويرى البعض انه بينما تجمع البلدان بين السياسات التكنولوجية والبيئية للتعامل مع إخفاقات السوق مع السياسات الصناعية وسياسات التوظيف، تضاعفت متطلبات المحتوى المحلي كما هو الحال في الولايات المتحدة والصين والهند. ويُنظر إلى المحتوى المحلي من خلال نقل التكنولوجيا على أنه مرتبط بشكل إيجابي بالعمليات الصناعية المحلية ذات الكفاءة البيئية. إن إحدى أولويات عقود التراخيص النفطية في العراق هي استغلال نقل التكنولوجيا للحد من حرق الغاز والتدهور البيئي. وتبين أنه من خلال نقل التكنولوجيا، ستحقق العراق بعض المبادرات البيئية النظيفة مثل آليات التنمية النظيفة الواردة في بروتوكول كيوتو.[٤٤]

ثالثا: المحتوى المحلي والتنمية البيئية

تتحمل شركات النفط والغاز مسؤولية تقليل تأثيرها البيئي وتعزيز الإشراف البيئي. ويشمل ذلك تنفيذ تدابير للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وإدارة الموارد المائية بشكل مسؤول، وتقليل توليد النفايات، وحماية التنوع البيولوجي. يمكن للشركات أن تتبنى ممارسات مستدامة مثل استخدام التكنولوجيا المتقدمة للحد من الانبعاثات، وتنفيذ أنظمة فعالة لإدارة المياه، وإجراء تقييمات الأثر البيئي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة واستكشاف فرص تحول الطاقة للمساهمة في مستقبل منخفض الكربون.

وكذلك يمكن تحقيق ذلك من حلال برامج التكنولوجيا والابتكار: إن تبني التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يدفع جهود المسؤولية الاجتماعية في صناعة النفط والغاز. يمكن للشركات الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير تقنيات طاقة أنظف وأكثر كفاءة، وتشجيع احتجاز الكربون وتخزينه، واستكشاف مصادر الطاقة البديلة. ومن خلال تبني حلول مبتكرة، يمكن للشركات تقليل بصمتها البيئية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، والمساهمة في الانتقال إلى مستقبل طاقة أكثر استدامة. ومن خلال دمج هذه الجوانب في عملياتها، يمكن لشركات النفط والغاز المساهمة في التنمية المستدامة، وتخفيف المخاطر الاجتماعية والبيئية، وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة.[٤٥]

وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة تعد سياسة المحتوى المحلي فعالة للغاية في تعزيز تكنولوجيا الطاقة المتجددة التي تؤثر على البيئة النظيفة. لان هنالك حاجة متزايدة للحكومات لاستخدام المحتوى المحلي لتعزيز نشر الطاقة المتجددة بشكل متزامن للتخفيف من تغير المناخ السلبي مع التأثير على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية مثل خلق فرص العمل والحد من الفقر. وفي الوقت الحاضر، يستخدم الكثير من البلدان المحتوى المحلي كجزء من سياستها الخضراء لتطوير قطاعات الطاقة المتجددة. وقد أدخلت بعض الدول المحتوى المحلي في مجال الطاقة الشمسية (فرنسا والهند وإيطاليا)، وبعضها في طاقة الرياح (الصين والبرازيل وجنوب أفريقيا وإسبانيا)، بينما تقدمت دول أخرى في كلا القطاعين (كندا وتركيا). وفي العراق، وبسبب عدم تطوير قطاع الطاقة المتجددة لم يتم تطبيق سياسة المحتوى المحلي على بدائل الطاقة الشمسية او طاقة الرياح.[٤٦]

الخاتمة

بعد أن وصلنا الى نهاية البحث الوسوم " التزام المرخص بالتطوير في عقود التراخيص النفطية في العراق وأثره على التنمية المستدامة" تبين لنا ان جولات التراخيص النفطية هي من عقود الخدمة الفنية النفطية والتي تتمتع الدولة بموجبها بملكية كاملة للمنتوج النفطي لقاء مقابل متفق عليه للشركة المرخصة، كما توصلنا إلى أن هنالك تأثيراً كبيراً وعلاقة وطيدة بين التنمية المستدامة وعقود التراخيص النفطية من حيث الاثار السلبية والإيجابية، لذا نوصي:

١- ضرورة تشريع قانون النفط والغاز وتضمينه مواد قانونية تحافظ على التنمية المستدامة بكل عناصرها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وكذلك تضمين عقود النفط شروط نقل التكنلوجيا الحديثة واستخدام الطاقة النظيفة والتوظيف المحلي.

٢- ضرورة الانتقال الى إدارة عمليات الإنتاج النفطية من خلال الشركات الوطنية وتطوير ملاكتاها وجلب التكنلوجيا الحديثة وترك الاعتماد على الشركات الأجنبية.

٣- التأكيد على المحافظة على الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية او ما يسمى الخط الثلاثي المتوازن من خلال اسهام عمليات النفط والغاز في تعظيم فرص العمل المحلية والتوريد المحلي وبناء القدرات.

٤- ندعو الى استحداث مراكز بحثية ومؤسسات اكاديمية متخصصة بالدراسات المتعلقة بإنتاج النفط والغاز، من حيث دراسة صيغ واشكال العقود وإدارة الشركات النفطية وشروط المحافظة على التنمية المستدامة والمحتوى المحلي.

الهوامش

(1)Ramadan, N. B., and Abdulrazag Y. Zekri. "Development of a Petroleum Contractual Strategy Model." In SPE International Improved Oil Recovery Conference in Asia Pacific, pp. SPE-84852. SPE, 2003: Mohamed, Nasr Mohamed Agel, and Lukman Abdul Mutalib. "The Legal Nature of Petroleum Agreements." International Journal of Recent Technology and Engineering (2019): Dirani, Fatima, and Tatiana Ponomarenko. "Contractual systems in the oil and gas sector: Current status and development." *Energies* 14, no. 17 (2021): 5497.

(٢)غسان عبيد محمد، عقد خدمة انتاج البترول، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٣

(٣) فاطمة عبد الرحيم علي، النظام القانوني لعقود التراخيص النفطية – دراسة مقارنة– ، دروب المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٢، ص ١٥.

(4)Gordon, Ues Enmez Emre Paterson John. "Oil and gas law: Current practice and emerging trends." (2014).

(5) Blanchard, Christopher M. Iraq: Oil and gas sector, revenue sharing, and US policy. Washington, DC: Congressional Research Service, 2010.

د. محمد محسن خنجر، أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلة دنانير، العدد الثامن: د. خضير عباس احمد النداوي، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٥(٣) ٢٠١٤: د. حيدر نعمة بخيت، د. زمن راوي سلطان، عباس فضيل عطيوي، دور العقود النفطية في الصناعة النفطية في العراق من الامتيازات حتى جولات التراخيص، Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics Vol. 18 (No.2) 2022 PP. 105-132

(٦)صباح الساعدي، عقد التطوير النفطي، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

(٧) د. منهل عبد الغني مصطفى، الاثار القانونية لعقد الاستثمار النفطي في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠ العدد ٣٦ لسنة ٢٠٢١، ص ٦٨.

(8) Alshabebi, Huda. "The Legal Framework of The Oil and Gas Industry In Iraq." Akkad Journal Of Law And Public Policy 1, no. 2 (2021): 44-53: Alshabebi, Huda. "The Legal Framework of The Oil and Gas Industry In Iraq." Akkad Journal Of Law And Public Policy 1, no. 2 (2021): 44-53.

طارق كاكه راش محي الدين، العقود النفطية وخلافات الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان عليها، جامعة التنمية البشرية، قسم القانون والسياسة، ٢٠١٤، ص ٧.

(9) Ghandi, Abbas, and C-Y. Cynthia Lin. "Oil and gas service contracts around the world: A review." Energy Strategy Reviews 3 (2014): 63-71.

(١٠) حيدر حسن عذافة، نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية، مجلة المتنبي للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٧: تغريد داود سلمان، "اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي"، جامعة بابل-كلية العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٤، المجلد ٢٤، ٢٠١٦، ص ١٠٤٤.

(١١)د. اقبال ناجي سعيد، الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص في ميدان الاستثمار النفطي وآثارها على الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون – جامعة بغداد / العدد الاول – ٢٠، ص ٤٩٧.

(١٢) د. خضير عباس احمد النداوي، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٣٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد، ٢٥، العدد ٣، ٢٠١٤، ص ٦٧٦.

(١٣)د نبيل جعفر عبد الرضا –التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي –منشور على الموقع الالكتروني: –www.iraqieconomists.net

(١٤) م.م. اكرم علي شاهين، عقود التراخيص النفطية آثارها وأبعادها الاقتصادية على مستقبل الصناعة النفطية في العراق، مجلة الدراسات المستدامة . . السنة الثالثة / المجلد الثالث / العدد الرابع. لسنة ٢٠٢١، ص ٢٩٧.

(١٥) د. سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

(١٦)احمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥: كاوان إسماعيل إبراهيم، النظام القانوني لعقود التنقيب عن النفط، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠١٠: د. غسان رباح، قانون حماية الثروة البترولية في البيئة البحرية في ضوء العقود النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠١٢.

(١٧) احمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥: محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال البترول في الأقطار العربية، دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٢ : محمد لبيب شقير، د. صاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول العربي في البلاد العربية، ج ١، ط١، دون مكان وسنة نشر، ص٩٣: كاوان إسماعيل إبراهيم، النظام القانوني لعقود التنقيب عن النفط، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠١٠: د. غسان رباح، قانون حماية الثروة البترولية في البيئة البحرية في ضوء العقود النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠١٢: د. عبد الله عبد الكريم عبد الله، عقود نقل التكنلوجيا، دراسة قانونية مقارنة في اطار القانون الدولي الخاص، بيروت، ٢٠٠٢: صباح الساعدي، عقد التطوير النفطي، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٠: د. شريف العطفي، النظام القانوني لاستغلال النفط والغاز، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣: غسان عبيد محمد، عقد خدمة انتاج البترول، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدكتوراه في

الحقوق، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٣: د. خلود خالد الصادق بيوض، عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢.

(١٨) د. مدحت أبو نصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، مفهومها- ابعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٧.

(19)Mojarad, Ali Asghar Sadeghi, Vahid Atashbari, and Adrian Tantau. "Challenges for sustainable development strategies in oil and gas industries." In Proceedings of the International Conference on Business Excellence, vol. 12, no. 1, pp. 626-638. 2018.

(20) IPIECA, International Petroleum Industry Environmental Conservation Association Ipieca هي جمعية عالمية غير ربحية لصناعة النفط والغاز تُعنى بالقضايا البيئية والاجتماعية، ومقرها في لندن. تأسست الجمعية في عام ١٩٧٤ باسم الجمعية الدولية للحفاظ على البيئة لصناعة البترول وغيرت اسمها في عام ٢٠٠٢.

(٢١) American Petroleum Institute (API), معهد البترول الأمريكي (API) ، هي أكبر جمعية لتجارة وصناعة النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. تتدعي أنها تمثل حوالي ٦٥٠ من الشركات التي تشارك في الإنتاج، والتكرير والتوزيع والعديد من الجوانب الأخرى من صناعة النفط.

(٢٢) OGP, International Association of Oil & Gas Producers الجمعية الدولية لمنتجي النفط والغاز (IOGP)هي منتدى عالمي لصناعة البترول حيث تتضمن فعالياتها اختيار الأعضاء الذين يتبادلون أفضل الممارسات لتحقيق تحسينات في الصحة والسلامة والبيئة والأمن والمسؤولية الاجتماعية والهندسة والعمليات.

(٢٣) المصدر نفسه.

(24)United Nations (UN). (1987). Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

(25) International Institute for Sustainable Development (IISD). (2021). What is Sustainable Development? https://www.iisd.org/topics/sustainable-development.

(26) United Nations Development Programme (UNDP). (2020). Sustainable Development Goals. https://www.undp.org/sustainable-development-goals

(27) United Nations (1995) 'Report of the United Nations Conference on the Human Environment Stockholm', Available at: www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm.

(28) Markley, M. J. and Davis, L. (2007) 'Exploring Future Competitive Advantage through Sustainable Supply Chain', International Journal of Physical Distribution and Logistics Management, VOL. 37 (9): 763-774.

(29) Silva, M.E., Fritz, M.M. and El-Garaihy, W.H., 2022. Practice theories and supply chain sustainability: a systematic literature review and a research agenda. Modern Supply Chain Research and Applications.
(30) Ahmad, N., Mahmood, A., Han, H., Ariza-Montes, A., Vega-Muñoz, A., Din, M.U., Iqbal Khan, G. and Ullah, Z., 2021. Sustainability as a "new normal" for modern businesses: Are SMEs of Pakistan ready to adopt it? Sustainability, 13(4), 1944
(31) Ellington, J., (2001) 'The Triple Bottom Line for 21st Century Business' in Richard, S. and Richard, W. (Eds.), Business and Sustainable Development, London, Earth Scan
(32)The Schlumberger Oil and Gas Glossary, https://glossary.slb.com/
(33) HANSEN, M.W., BUUR, L., KJAER, A.M. and THERKILDSEN, O., 2015. The Economics and Politics of Local Content in African Extractives: Lessons from Tanzania, Uganda and Mozambique. Forum for Development Studies, pp. 1- 28.
(34) GLOBAL REPORTING INITIATIVE (GRI), 2013. G4 Sector Disclosure: Oil and Gas. Global Reporting Initiative, Amsterdam, The Netherlands
(35) KAZZAZI, A., and NOURI, B., 2012. A Conceptual Model for Local Content Development in Petroleum Industry. Management Science Letters, pp. 2165-2174: ESTEVES, A.M., and BARCLAY, M., 2011. Enhancing the Benefits of Local Content: Integrating Social and Economic Impact Assessment into Procurement Strategies. Impact Assessment and Project Appraisal, 29(3), pp. 205-215: JOHNSON, O., 2013b. Promoting Green Industrial Development through Local Content Requirements: India's National Solar Mission. Climate Policy, pp. 1-18.
(36)IOGP - The International Association of Oil & Gas Producers - | IOGP
(37)IFC,
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topics_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/
(38)Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy
(39) EITI Standard 2023 | EITI
(40) IPIECA, Local content: a guidance document for the oil and gas industry (2nd edition), 2016.
(41) International Finance Corporation (IFC). (2019). Local Content in the Oil, Gas, and Mining Sectors: Enhancing the Benefits at the Community Level. Retrieved from https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/29f7f3e3-7e39-4f59-9cc6-48e9ca7c2d9a/LocalContentReport.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nvz8KZl
(42) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2004). Local Content Policies in the Oil and Gas Sector. Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/ditccom20041_en.pdf

(٤٣) نشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ معاهدة بيئية دولية لمكافحة «التدخل البشري الخطير في النظام المناخي»، ويتم ذلك جزئيًا عن طريق تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.[١] وقعت عليها ١٥٤ دولة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (يو إن سي إي دي)، المعروف بشكل غير رسمي باسم قمة الأرض، الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة ما بين ٣-١٤ يونيو ١٩٩٢. وأنشأت أمانة مقرها في بون ودخلت حيز التنفيذ في مارس ١٩٩٤. دعت المعاهدة إلى استمرار البحث العلمي، والاجتماعات المنتظمة، والمفاوضات واتفاقات السياسة المستقبلية المصممة للسماح للأنظمة البيئية بالتكيف بشكل طبيعي مع تغير المناخ، لضمان عدم تعرض إنتاج الغذاء للتهديد ولتمكين التنمية الاقتصادية من المضي قدمًا بطريقة مستدامة. "United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)".

(٤٤) اتفاقية كيوتو (UNFCCC or FCCC) هي معاهدة دولية مددت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، والتي تلزم الدول الأطراف بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، استنادًا إلى إجماع الرأي العلمي بأن (الجزء الأول) الاحترار العالمي يحدث و(الجزء الثاني) أنه مدفوع بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون التي يصنعها الإنسان. تم اعتماد اتفاقية كيوتو في كيوتو، بتاريخ ١١ ديسمبر عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ في ١٦ فبراير عام ٢٠٠٥. كان عدد أطراف الاتفاقية ١٩٢ في عام ٢٠٢٠ (انسحبت كندا من الاتفاقية، اعتبارًا من ديسمبر عام ٢٠١٢). a Kyoto .7"

Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change".

(45) IPIECA. (2020). Climate Change: Managing Greenhouse Gas Emissions in the Oil and Gas Sector. : https://www.ipieca.org/resources/good-practice/climate-change-managing-greenhouse-gas-emissions-in-the-oil-and-gas-sector/: , United Nations Development Programme (UNDP). (2013). Free, Prior and Informed Consent: An Indigenous Peoples' Right and a Good Practice for Local Communities: https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/IndigenousPeoples/UNDP_IPs_FPI_Concept_Note.pdf:, United Nations Global Compact. (n.d.). About the UN Global Compact. Retrieved from: https://www.unglobalcompact.org/about

(46)JOHNSON, O., 2013b. Promoting Green Industrial Development through Local Content Requirements: India's National Solar Mission. Climate Policy, pp. 1-18; STEPHENSON, S., 2013. Addressing Local Content Requirements in a Sustainable Energy Trade Agreement, Global Green Growth Institute. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD); KUNTZE, J., and MOERENHOUT, T., 2012. Local Content Requirements and the Renewable Energy Industry: A Good Match? International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) and Global Green Growth Institute.

المصادر

أولا: العربية

١ــ د. خضير عباس احمد النداوي، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٣٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد، ٢٥، العدد ٣، ٢٠١٤.

٢ــ احمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥:

٣ــ احمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥:

٤ــ تغريد داود سلمان، "اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي"، جامعة بابل–كلية العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٤، المجلد ٢٤، ٢٠١٦.

٥ــ حيدر حسن عذافة، نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية، مجلة المتنبي للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٧.

٦ــ د نبيل جعفر عبد الرضا –التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي –منشور على الموقع الالكتروني: –www.iraqieconomists.net

٧ــ د. اقبال ناجي سعيد، الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص في ميدان الاستثمار النفطي وآثارها على الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون – جامعة بغداد / العدد الاول – ٢٠٢٠.

٨ــ د. حيدر نعمة بخيت، د. زمن راوي سلطان، عباس فضيل عطيوي، دور العقود النفطية في الصناعة النفطية في العراق من الامتيازات حتى جولات التراخيص، Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics Vol. 18 (No.2) 2022 PP. 105-132

٩ــ د. خضير عباس احمد النداوي، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٥(٣) ٢٠١٤.

١٠ــ د. خلود خالد الصادق بيوض، عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢.

١١ــ د. سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٢ــ د. شريف العطفي، النظام القانوني لاستغلال النفط والغاز، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣:

١٣ــ د. عبد الله عبد الكريم عبد الله، عقود نقل التكنلوجيا، دراسة قانونية مقارنة في اطار القانون الدولي الخاص، بيروت، ٢٠٠٢:

١٤ــ د. غسان رباح، قانون حماية الثروة البترولية في البيئة البحرية في ضوء العقود النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠١٢.

١٥ــ د. غسان رباح، قانون حماية الثروة البترولية في البيئة البحرية في ضوء العقود النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠١٢:

١٦ــ د. محمد محسن خنجر، أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلة دنانير، العدد الثامن

١٧ــ د. مدحت أبو نصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، مفهومها- ابعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٧.

١٨ــ د. منهل عبد الغني مصطفى، الاثار القانونية لعقد الاستثمار النفطي في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠ العدد ٣٦ لسنة ٢٠٢١.

١٩ــ صباح الساعدي، عقد التطوير النفطي، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

٢٠ــ صباح الساعدي، عقد التطوير النفطي، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٠:

٢١ــ طارق كاكه راش محي الدين، العقود النفطية وخلافات الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان عليها، جامعة التنمية البشرية، قسم القانون والسياسة، ٢٠١٤.

٢٢ــ غسان عبيد محمد، عقد خدمة انتاج البترول، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٣

٢٣ــ غسان عبيد محمد، عقد خدمة انتاج البترول، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٣

٢٤ــ فاطمة عبد الرحيم علي، النظام القانوني لعقود التراخيص النفطية – دراسة مقارنة- ، دروب المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٢.

٢٥ــ كاوان إسماعيل إبراهيم، النظام القانوني لعقود التنقيب عن النفط، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠١٠:

٢٦ــ م.م. اكرم علي شاهين، عقود التراخيص النفطية آثارها وأبعادها الاقتصادية على مستقبل الصناعة النفطية في العراق، مجلة الدراسات المستدامة . . السنة الثالثة / المجلد الثالث / العدد الرابع. لسنة ٢٠٢١.

٢٧ــ محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال البترول في الأقطار العربية، دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٢ محمد لبيب شقير، د. صاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول العربي في البلاد العربية، ج ١، ط١، دون مكان وسنة نشر.

ثانيا: الاجنبية

1-Ahmad, N., Mahmood, A., Han, H., Ariza-Montes, A., Vega-Muñoz, A., Din, M.U., Iqbal Khan, G. and Ullah, Z., 2021. Sustainability as a "new normal" for modern businesses: Are SMEs of Pakistan ready to adopt it? Sustainability, 13(4), 1944

2-Alshabebi, Huda. "The Legal Framework of The Oil and Gas Industry In Iraq." Akkad Journal Of Law And Public Policy 1, no. 2 (2021): 44-53: Alshabebi, Huda. "The Legal Framework of The Oil and Gas Industry In Iraq." Akkad Journal Of Law And Public Policy 1, no. 2 (2021): 44-53.

3-Blanchard, Christopher M. Iraq: Oil and gas sector, revenue sharing, and US policy. Washington, DC: Congressional Research Service, 2010.

4-Dirani, Fatima, and Tatiana Ponomarenko. "Contractual systems in the oil and gas sector: Current status and development." Energies 14, no. 17 (2021): 5497.

5-Ellington, J., (2001) 'The Triple Bottom Line for 21st Century Business' in Richard, S. and Richard, W. (Eds.), Business and Sustainable Development, London, Earth Scan

6-ESTEVES, A.M., and BARCLAY, M., 2011. Enhancing the Benefits of Local Content: Integrating Social and Economic Impact Assessment into Procurement Strategies. Impact Assessment and Project Appraisal, 29(3), pp. 205-215.

7-Ghandi, Abbas, and C-Y. Cynthia Lin. "Oil and gas service contracts around the world: A review." Energy Strategy Reviews 3 (2014): 63-71.

8-GLOBAL REPORTING INITIATIVE (GRI), 2013. G4 Sector Disclosure: Oil and Gas. Global Reporting Initiative, Amsterdam, The Netherlands

9-Gordon, Ues Enmez Emre Paterson John. "Oil and gas law: Current practice and emerging trends." (2014).

10-Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy."

11-HANSEN, M.W., BUUR, L., KJAER, A.M. and THERKILDSEN, O., 2015. The Economics and Politics of Local Content in African Extractives: Lessons from Tanzania, Uganda and Mozambique. Forum for Development Studies, pp. 1- 28.

12-JOHNSON, O., 2013b. Promoting Green Industrial Development through Local Content Requirements: India's National Solar Mission. Climate Policy, pp. 1-18;
13-JOHNSON, O., 2013b. Promoting Green Industrial Development through Local Content Requirements: India's National Solar Mission. Climate Policy, pp. 1-18.
14-KAZZAZI, A., and NOURI, B., 2012. A Conceptual Model for Local Content Development in Petroleum Industry. Management Science Letters, pp. 2165-2174.
15-KUNTZE, J., and MOERENHOUT, T., 2012. Local Content Requirements and the Renewable Energy Industry: A Good Match? International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) and Global Green Growth Institute.
16-Markley, M. J. and Davis, L. (2007) 'Exploring Future Competitive Advantage through Sustainable Supply Chain', International Journal of Physical Distribution and Logistics Management, VOL. 37 (9): 763-774.
17-Mohamed, Nasr Mohamed Agel, and Lukman Abdul Mutalib. "The Legal Nature of Petroleum Agreements." International Journal of Recent Technology and Engineering (2019).
18-Mojarad, Ali Asghar Sadeghi, Vahid Atashbari, and Adrian Tantau. "Challenges for sustainable development strategies in oil and gas industries." In Proceedings of the International Conference on Business Excellence, vol. 12, no. 1, pp. 626-638. 2018.
19-Ramadan, N. B., and Abdulrazag Y. Zekri. "Development of a Petroleum Contractual Strategy Model." In SPE International Improved Oil Recovery Conference in Asia Pacific, pp. SPE-84852. SPE, 2003
20-Silva, M.E., Fritz, M.M. and El-Garaihy, W.H., 2022. Practice theories and supply chain sustainability: a systematic literature review and a research agenda. Modern Supply Chain Research and Applications.
21-STEPHENSON, S., 2013. Addressing Local Content Requirements in a Sustainable Energy Trade Agreement, Global Green Growth Institute. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD).
22-The Schlumberger Oil and Gas Glossary, https://glossary.slb.com/
23-United Nations (1995) 'Report of the United Nations Conference on the Human Environment Stockholm', Available at: www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm.
24-United Nations (UN). (1987). Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf
25-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2004). Local Content Policies in the Oil and Gas Sector. Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/ditccom20041_en.pdf
26-United Nations Development Programme (UNDP). (2020). Sustainable Development Goals. https://www.undp.org/sustainable-development-goals